مقابلتا

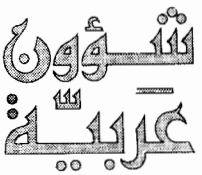

مع

الدكتور اسماعيل صبري عبد الله

و

الدكتور محمد عزيز الحبابي

[١]

مع الدكتور اسماعيل صبري عبد الله

فيليب جلّاب
صحافي وكاتب مصري

كان الدكتور اسماعيل صبري عبد الله وزير التخطيط المصري السابق عائداً من السجن لتوه . مكتبه مرتب كأنه لم يتركه لمدة مائة وعشرين يوماً الى زنزانة في سجن « طرة » في ضواحي القاهرة مع ١٥٣٥ معتقلاً يمثلون كل الاتجاهات السياسية والدينية في مصر دون استثناء ... وبدأ استاذ الاقتصاد المرموق يجهز مستنداته وأوراقه استعداداً لتمثيل حزب التجمع الوطني المعارض في المؤتمر الاقتصادي العام الذي دعا اليه الرئيس الجديد محمد حسني مبارك صفوة رجال الاقتصاد المؤيدين والمعارضين للبحث عن مخرج من المأزق الذي يواجه الاقتصاد المصري .

س ـ متى تعرفت على السجون المصرية للمرة الأولى يا دكتور ؟

ج ـ كانت المرة الأولى في ١٥يونيو /حزيران عام ١٩٥٥ ، اذا صرفنا النظر عن الحبس البسيط لمدة يومين في عهد الملك فاروق .

س ـ لعل السجون المصرية اصبحت مكاناً اكثر احتمالاً بعد اكثر من ربع قرن من التقدم السياسي والاجتماعي ؟

ج ـ الظاهرة الغريبة في مصر وربما في كل الدول العربية والعالم الثالث هو ان وضع السجين العادي (القاتل أو اللص أو المحتال) تحسن كثيراً خلال هذه السنوات وما زال يتحسن بشكل مطرد ، بينما تدهورت أوضاع المسجون السياسي بشكل مستمر أيضاً . ففي عهد الملكية قبل الثورة في مصر كان المسجون السياسي يحتجز في قصر أو فيلا ، أو مكان مريح في وسط القاهرة أطلق عليه اسم « سجن الأجانب » . وأذكر ان السادات اعتقل في شبابه ، لاتهامه بالتخابر مع المانيا النازية ، داخل منزل اشبه بالقصر تحوطه حديقة تضم مسبحاً في ضاحية الزيتون (التي كانت هادئة) في القاهرة . وقد تطورت أوضاع السجناء العاديين في مصر الآن

فأصبح من حقهم النوم على سرير وقراءة الصحف والاستماع الى الراديو الخاص وشراء كل ما يلزمهم عن طريق السجن . وفي سجن « ليمان طرة » مكتبة من أغنى المكتبات العامة تشبه الى حد كبير « دار الكتب » ويستطيع اي سجين الاطلاع على ما فيها دون اي قيد ، إلا اذا كان سجيناً أو معتقلاً سياسياً !

س ـ الم تحصلوا اخيراً على بعض هذه « الامتيازات » ؟

ج ـ مطلقاً . لقد ألقوا بنا ارضاً منذ البداية وحيل بيننا وبين أقل حقوق الانسان أو السجين سواء كانت الزيارة أو الصحف أو الراديو أو شراء ما يلزم لإكمال النقص الفادح في الغذاء . الى ان تولى الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية بعد اغتيال السادات، فتغيرت الأوضاع .

س ـ هل هي مشكلة مصرية ؟

ج ـ كلا للأسف فهي مشكلة المواطن العربي في كل مكان حيث يطالب السجين أو المعتقل السياسي بحقوق السجين العادي أو من يسمون « بمجرمي القانون العام » ، وحيث يطالب سياسيون عرب آخرون بأن تكون عقوبتهم السجن ٢٥ عاماً ! أليس ذلك أفضل من اختطافهم وتعذيبهم ثم قتلهم سراً ؟!

س ـ وما العمل ؟

ج ـ آن الأوان لطرح قضية حقوق الانسان العربي أو مأساته بجدية ودون اهمال . ولا يجب ان يأخذ احد ما يحدث لأصحاب الرأي أياً كانت معتقداتهم مأخذ الأمور العادية . وحبذا لو اتفق المثقفون العرب على موقف موحد . مثلاً إذا لجأ اي نظام عربي لتعذيب وقتل خصومه في الرأي فيكفي في البداية أن يمتنع كل المثقفين العرب عن زيارة هذا البلد . والواقع إنني أبدأ من هنا بتوجيه النداء للمثقفين (ضمير الأمة) فهذه مسؤوليتهم وهي في النهاية دفاع عن النفس أيضاً لأن من يريد ممارسة حياته كمثقف بحرية قد يتعرض لنفس المصير . أما في مصر فقد قررنا بعد التجربة الأخيرة الإعداد لاشهار جمعية للدفاع عن حقوق المعتقل أو السجين السياسي في مصر .

علاقة غريبة تلك التي تربط المثقف المصري أو العربي بالسلطة . فهو من السجن الوزارة أو من الوزارة الى السجن . ومن قمة السلطة الى الحرمان من الحقوق الاساسية ... الخ . إنها المشكلة التقليدية القديمة مع بعض التجديد . اي انها من « الجانب السوقي « سيف المعز وذهبه » فالسجن « ترويض » والوزارة « مكافأة » . لكن الى جانب ذلك هي تعبير عن « التقلصات » السياسية التي تعيشها المجتمعات في مراحل الانتقال حيث لم تستقر المؤسسات، ولم يتم ارساء قيم وقواعد .

س ـ السنا مؤهلين إذن في هذه المنطقة من العالم لما يسمى بالديموقراطية الغربية ؟

ج ـ بالقطع لا . لأن الصورة الحالية للديموقراطية الغربية هي نتيجة تطور وصراع شامل

استغرق قرنين من الزمان . لقد بدأت الديموقراطية في فرنسا مثلاً بحق الانتخاب للملاك فقط أي الذين يدفعون ضرائب عن ممتلكاتهم . وكانت المعركة الرئيسية في فرنسا وانكلترا تدور حول حق الاقتراع العام للجميع بصرف النظر عما يملكون أو لا يملكون . وفي سويسرا لم تحصل المرأة على حق الانتخاب إلا منذ بضع سنوات . إن العملية الديموقراطية كلها انعكاس لتطور معين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جعل الطبقات الحاكمة الأوروبية تحكم دون ان تضطر الى القمع (إلا عندما تتهدد سلطتها نهائياً) . وفي عملية التطور هذه حصلت الطبقات العاملة ايضاً على حقوق ، أو استطاعت بسبب وزنها الاقتصادي والاجتماعي ان تحول الحقوق الى واقع .

س ـ وهل هذه مجرد تنازلات أو رشوة من الطبقات الحاكمة للطبقات العاملة مقابل الحفاظ على « السلام الاجتماعي » ؟

ج ـ طبعاً استفادت البورجوازيات الغربية من الاستعمار ، واستخدمت جزءاً من الفائض الاقتصادي الذي كسبته من عمليات النهب والاستنزاف الاستعماري « لإرضاء » الطبقات العاملة . وحتى الآن يستخدم هذا الفائض الاقتصادي الناجم عن المبادلات الاقتصادية غير المتكافئة مع العالم الثالث لتقديم تنازلات مالية للطبقات العاملة دون ان يتأثر ربح الطبقات الحاكمة بشكل اساسي . ومن هنا نقول ان البورجوازية « الديموقراطية » الأوروبية تلجأ لقوتها المالية للاحتفاظ بقوتها أو سلطتها السياسية . وهو ما ذهب اليه مؤسس منهج الاشتراكية العلمية لقوله إن الرأسمالية ، على خلاف النظم السابقة عليها ، تعتمد اساساً على القوة الاقتصادية وليس القمع .

هذه هي بعض المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي لا نستطيع التغافل عنها عند الحديث عن الديموقراطية الغربية . ولذلك فمن المستحيل ان ننقل حرفياً « ديموقراطية وستمينستر » البريطانية أو حتى ديموقراطية ديغول الفرنسية ، الى بيئة تختلف اختلافاً شاملاً عن البيئة الأوروبية ، وما زالت تضم عشائر وقبائل واتجاهات اقليمية داخل البلد الواحد ، وبعض مجموعات من السكان ليسوا عمالاً وليسوا منتجين وبالتالي لا دور اقتصادي ولا وعي أو دور سياسي لهم .

س ـ لكن إذا لم تصلح لنا ديموقراطية وستمينستر البريطانية، فلا بد ان تكون لنا صيغتنا الخاصة بالديموقراطية بوصفنا شعوباً ذات حضارة تضرب بجذورها في اعماق التاريخ ؟

ج ـ إن احد القضايا التي تشغلني اخيراً هي جوهر الديموقراطية التي نريدها والتي تتفق مع تطورنا وأسلوب حياتنا سواء في المنطقة العربية أو في العالم الثالث بدرجة أو أخرى .

س ـ وما هي في رايكم « أعمدة الديموقراطية الشرقية » لو صح التعبير ؟

ج ـ الديموقراطية التي نريدها تقوم على اربعة أعمدة :

● حقوق الانسان بالمعنى الواسع . أي تلك التي يتناولها الميثاق العالمي لحقوق الانسان

وتتضمن حق العمل وحق الرعاية الطبية والتعليم وعدم التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو القومية .. الخ .

● لا بد من وجود تعددية سياسية ، لأن سيطرة حزب واحد تتنافى مع الديموقراطية ، أياً كانت الاتجاهات السياسية لهذا الحزب الواحد . والتعددية ليست بالضرورة تعدد الأحزاب وان كانت تتضمنها .

● وان تكون هناك آليات عملية لتداول الحكم بين الاتجاهات السياسية المختلفة ، وإلا فقدت التعددية كل مدلول . فوجود حزب واحد يحتكر السلطة الى جانب احزاب صغيرة ليس من التعددية في شيء . لأن التعددية تفترض ان هناك امكانية لتغيير الحكومة بطريقة سلمية لكي تصبح للتعادية مصداقية لدى الرأي العام ولا تكون مجرد « ديكور » .

● وأخيراً المشاركة الشعبية بالمعنى العملي . وهي مشاركة الناس في اتخاذ القرار في المستويات الأدنى من سلطة الدولة . فالناخب القروي قد يصعب عليه الحسم في القضايا العامة لكن معرفته بقريته وبمصالحه المباشرة وبساطة المشاكل فيها تجعل لصوته فاعلية واضحة . ومن هنا لا بد من التوسع في عمليات المشاركة في الحكم المحلي ووحدات الانتاج والخدمات . وحتى في دور التعليم لا بد ان يكون للطلبة دور في ادارة عملية التعليم ، لأن هذا من شأنه ان يقدم حلولاً اكثر ايجابية .

وعموماً فإن لهذه المشاركة الشعبية التي تبدو في مستوياتها الدنيا أهمية خطيرة بالنسبة للعملية الديموقراطية كلها . وعلينا ان نعترف أن الفلاح يعرف عن قريته أكثر مما يعرف عنها المخطط في مكتبه . كما ان المشاركة تقلل من فردية المواطن وتجعله يدرك ان لصوته قيمة (غير نقدية !) في تقرير الأمور مع غيره من المواطنين . ولعل هذه هي مدرسة الديموقراطية الحقيقية للمواطنين . وهم يتمرسون بها يومياً مما يجعل الانتكاس بها من جانب أعداء الديموقراطية ليس مجرد نزهة . اما من الناحية الاقتصادية فإن عملية التنمية تحتاج الى تعبئة شاملة وتضحيات (مؤقتة) . ومن هنا تعطي المشاركة الديموقراطية في القاعدة احساساً للمواطن بأنه يعمل في النهاية لنفسه وأسرته وليس لطرف آخر . وبهذا المعنى يمكن ان تكون هناك ديموقراطية في العالم العربي والعالم الثالث .

س – من الصعب أن يمر الحديث عن التعددية مع اسماعيل صبري عبد الله دون إشارة إلى رأيه في قضيتين: الأولى هي افتقاد التعددية في أغلب الدول الاشتراكية ، والثانية هي تغليب بعض مثقفي اليسار (واليمين) في مراحل معينة في دول العالم الثالث ، لأهداف اخرى على قضية الديموقراطية ، سواء كانت تلك الأهداف قطرية أو قومية . ولم يتهرب الدكتور اسماعيل عبد الله أو يحاول ذلك بالنسبة للمشكلتين .

ج – ان التعددية في الدول الاشتراكية مفتقدة بطريقة أو اخرى في الوقت الذي يتحتم فيه ان تأخذ بالتعددية ، لأن الانتقال الى الاشتراكية لا يعني نهاية المشاكل ولكن يعني محاولة حلها في اطار اشتراكي وديموقراطي . إن التجربة السوفييتية في رأيي تجعل الصراع في داخل الحزب فقط أي ان الشعب بالمعنى الواسع ليس طرفاً فيه . وقد أدى التخلف في حل مشكلة

الديموقراطية الداخلية الى اثر سلبي على أسلوب ادارة الاقتصاد والحكم . فقد كان اسلوب ادارة الاقتصاد والحكم في العشرينات يتناسب تماماً مع تطور الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت . لكن الوقع يختلف تماماً الآن . فقد تطورت قوى الانتاج بشكل هائل ، لكن علاقات الانتاج لم تتطور بنفس الدرجة . وهذا هو التناقض الذي يؤدي الى مزيد من الأزمات في شتى المجالات ، اذا لم يجد حلاً ملائماً .

لقد تناسينا ان كل هذه الأهداف النبيلة لا يمكن ان تتحقق وتترسخ بدون ديموقراطية . واني اضرب مثلاً على ذلك ، لعله المثال النموذجي في عالمنا العربي . فتغليب افكار مثل الوحدة أو التحولات الاجتماعية أو غيرها على احترام الديموقراطية أو العمل في اطارها يمكن ان يبرر « لمن يشاء » القيام بانقلاب عسكري أو باجراءات عُلوية. وقد ثبت من تجربتنا ، انه ما ايسر ان تنتكس هذه الاجراءات العلوية التي تتم في اطار غير ديموقراطي . ومن ثم يجب ان يمر مسعانا بطريق طويل ومأمون . وهو طريق القبول بقواعد اللعبة الديموقراطية والاحتكام لرأي الشعب . إن الخلط يحدث احياناً لدينا بين فكرة « الطليعة » وبين فكرة « النخبة » . فالطليعة تعني التضحية ولا تعني التعالي عن الناس وتجاهل مشيئتهم . وليس من حق « الطليعة » بالتالي ان تنتزع لنفسها سلطة أو حق التعبير عن الجماهير بزعم « اننا ندرك مصالحها أكثر مما تدرك هي » . فهذا في النهاية هو معنى فكرة « النخبة » المعادية تماماً لأي ديموقراطية ، والتي تقودنا الى اهم المآزق التي نعاني منها .

س - اين تضع زعامة عبد الناصر التاريخية من هذه القضية ؟

ج - عبد الناصر لم يكن مجرد زعيم أو بطل قومي . لقد أضاف وأثرى الفكر السياسي والاقتصادي العالمي بتجربته في مصر (سلطة تحالف قوى الشعب العامل) . لكن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في قضية الديموقراطية أو ما يمكن ان نسميه « بديموقراطية التأييد » و « ديموقراطية المشاركة » . كانت الغالبية العظمى للشعب المصري (فضلاً عن الشعوب العربية) مع عبد الناصر . من الذي يمكن ان يتشكك في ذلك ؟ يكفي فقط ان نستدل على ذلك بمناسبتين تاريخيتين : استقالته في يونيو ١٩٦٧ بعد الهزيمة ثم وفاته في سبتمبر/ أيلول ١٩٧٠ . لقد خرجت الجماهير في كل انحاء الوطن العربي (ومصر في المقدمة) كما لم تخرج من قبل تعبيراً عن ارتباطها التاريخي بزعامة عبد الناصر سواء كان « مهزوماً » أو « راحلاً » عن هذا العالم . لكننا نسمي ذلك « ديموقراطية التأييد » . وهو التأييد السلبي الذي يجعل الجماهير تنتظر من السلطة حلاً لقضاياها دون مشاركة أو جهد من جانبها .

أما ديموقراطية المشاركة فقد كانت مفتقدة وهي الديموقراطية التي تنبع من دور حقيقي للناس وتمرس في العمل السياسي يؤدي الى تأصيل فكرة الديموقراطية لديهم وتحصينهم من أي ارتداد عنها ويحفزهم على مقاومة الانتكاس بها .

س - يقولون ان بعض أسباب انتكاس الوحدة العربية الجزئية التي تمت في عهد عبد الناصر ، وتأخر

الوحدة الشاملة التي لم تتم بعد ، هي ما تسمونه كاقتصاديين مشكلة النمو « غير المتكافىء » بين مختلف الأقطار العربية ؟

ج ـ نحن ننزلق جميعاً الى فكرة خاطئة عندما نفترض ان الاقطار العربية منعزلة عن العالم ، أو انها كاملة الارادة ، أو ان هناك تناقضاً بين التنمية القطرية والتنمية القومية (بسبب النمو غير المتكافىء) . والواقع اننا جميعاً كدول عربية في حالة تبعية بدرجة أو اخرى للعالم الخارجي ، وليس أمامنا سوى التنمية القومية الشاملة بصرف النظر عن النمو غير المتكافىء بين البلدان أو الاقطار العربية . فالتنمية القومية هي الضمان الاساسي للتنمية القطرية ، اذا كان معنى التنمية هو التخلص من التبعية وعدم الاعتماد على العالم الخارجي في الحصول على أولويات المعيشة . إن التنمية هي التجدد . والتجدد الحضاري الشامل (وليس « التجديد ») هو الذي نعنيه . لأن التجدد مسألة ذاتية لبعث افضل قيمنا وتقاليدنا وربطها بالتطور الحديث . اما التجديد فقد يكون بفعل عناصر خارجية أو مجرد تقليد . وهذا « التجدد » لا يمكن تصوره دون وحدة عربية . اما حجة النمو غير المتكافىء الذي قد يعرقل نجاح الوحدة فهو من مخلفات العلاقات التاريخية المتفاوتة بين الاقطار العربية المختلفة والاستعمار . وهو ليس بالمرض الذي يستعصى علاجه.وعلى العكس تماماً فمن الممكن احياناً ان تؤدي تنمية الأقل نمواً في اطار الوحدة الشاملة الى فائدة الأكثر نمواً . مثلاً تصور اذا اشترك العرب معاً في تنمية الزراعة في قطر كالسودان ، فستكون النتيجة ان يتحرر العرب جميعاً من أخطر مشاكل العصر وهي : « التبعية الغذائية » .

وهذا عن التنمية العربية بالمعنى الحقيقي للكلمة . اما اذا كانت التنمية في نظر البعض هي شق الشوارع الواسعة واستيراد احدث السيارات والثلاجات واجهزة الفيديو والتليفزيون الملون فهذه قضية اخرى تثير من المرارة ما يجب ان يحفز الى التفكير والتغيير .

س ـ دكتور اسماعيل ، هل ترى دوراً للجامعة العربية في هذه المشاكل العربية التي تبدو احياناً مستعصية ؟

ج ـ ان نقدي الاساسي للجامعة العربية أنها تعمل كمنظمة اقليمية تحاكي الأمم المتحدة ، وليس كمنظمة قومية هدفها الوحدة العربية . ولذلك فهي تركز نشاطها كله على المستوى الحكومي فقط الذي يستلزم دائماً اتخاذ القرارات التي تمثل الحد الادنى . وكان ان تهتم الى جانب ذلك بالدراسات المتعمقة والبحوث والاقتراحات العملية للتدرج بالتعاون العربي نحو تكامل اقتصادي يمهد الأرض موضوعياً للتضامن السياسي .

س ـ هل تضرب مثالاً عملياً ؟

ج ـ لدينا مثال أوروبي على الأقل . فمنذ عشرين عاماً تم توقيع المعاهدة التي تشكلت وفقاً لها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، بهدف التعاون الاقتصادي اساساً . لكن لم تنته تلك الفترة إلا وكان الأوروبيون قد نجحوا في تشكيل برلمان أوروبي منتخب يمثلهم جميعاً . الاقتصاد أولاً ثم تأتي السياسة دون مشقة تذكر . لقد كان في وسع الجامعة العربية وما يزال ان تقوم

بدراسة هذه القضايا باللجوء الى الخبراء العاملين الذين يصلون الى نتائج لا تلزم بالضرورة جامعة الدول العربية .

ومن الأمور الأخرى الحيوية التي أهملتها الجامعة العربية هي انها لم تعط الأهمية الكافية للمنظمات العربية غير الحكومية . لدينا اتحادات عربية في كل مجالات الأنشطة ، وهي تسمى في الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية وتسجل لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة . ويحضر ممثلوها اجتماعات الأمم المتحدة كمراقبين ويسمح لهم بتوزيع الأوراق التي تعبر عن وجهات نظرهم .

إن الصورة المثلى للجامعة العربية يجب ان ترتكز على ثلاثة محاور : المحـور الأول ، حكومي بنظرة قومية وليست اقليمية ، والثاني البحوث والدراسات غير الحكومية التي تثري العمل الوحدوي العربي وترسخ اسسه ، وتبين العقبات التي تعترض طريقه والفوائد التي تعود على كل قطر من تحقيق الوحدة أو أي شكل من اشكالها . أما المحور الثالث فهو التنظيمات الشعبية العربية . وإذا كانت ظروفنا لا تسمح بوجود برلمان عربي فمن الممكن ان نستعيض عنه مؤقتاً بفكرة المنظمات غير الحكومية .

تعبت وأنا احاول ان احصي مع اسماعيل صبري أهم الأعمال التي يمارسها كرجل اقتصاد وسياسة منذ ان ترك رئاسة معهد التخطيط القومي ومنصب وزير التخطيط . فهو من الأعضاء النشطين للأمانة العامة لحزب التجمع الوطني . ويتابع العمل الاكاديمي وينشر ابحاثه الآن في الخارج بالفرنسية والانكليزية . وآخر المشروعات التي يعمل بها حالياً مشروع في اطار الأمم المتحدة اسمه « الخطة الزرقاء » تموله ١٧ دولة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ثم مشروع آخر لدراسة مستقبلية عن العلاقة بين البيئة والتنمية في حوض البحر الأبيض المتوسط ومقره في الكوت دازير في فرنسا . ويرأس بعد ذلك « منتدى العالم الثالث » وهو هيئة تضم خمسمائة من مفكري ومثقفي العالم الثالث الذين يحاولون البحث عن استراتيجية مفيدة للتنمية .

ويعمل ايضاً نائباً لرئيس الجمعية الدولية للتنمية . وهي تشمل كل الاتجاهات الفكرية . وتضم ستة آلاف عضو من مختلف انحاء العالم ومقرها روما . وهو عضو اللجنة التنفيذية للمؤسسة الدولية من اجل تنمية بديلة ومقرها سويسرا . وقد انتخب في العالم الماضي في لجنة تخطيط التنمية ، وهي أعلى لجنة استشارية في الأمم المتحدة ، حيث تقدم المشورة للجمعية العامة والسكرتير العام للأمم المتحدة . ويختار أعضاؤها (١٤ عضواً) بصفتهم الشخصية ويرشحهم السكرتير العام وينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهي لا تضم عربياً آخر إلا وزير مالية الكويت .

كما انه عضو في المجلس العلمي في معهد دراسات التنمية في جامعة جنيف وعضو المجلس العلمي لمعهد الدراسات القانونية للتنمية في معهد رينيه ديكارت في باريس ، وعضو مجلس امناء مؤسسة همرشولد في السويد . ورغم ذلك يقول الدكتور اسماعيل صبري انه يعمل بعض الوقت فقط ويرفض ان يتفرغ للعمل كموظف دولي .

س ـ وفي مصر ؟

ج ـ يبدو انهم ليسوا في حاجة الينا !

س ـ رغم إجادتك للفرنسية ثم الانكليزية ، يبدو من سلاسة لغتك العربية في كتاباتك الاقتصادية انك تقرأ كثيراً في الأدب والشعر ؟

ج ـ واقرأ الى جانبهما ما يتعلق بعلم اللغة . ولو لم أدرس الاقتصاد لدرست اللغات . اللغة مستودع حضارة ، ودراسة انتقال الكلمات وتأثيرها المتبادل بين اللغات ليست مجرد هواية. ولقد ورثت عن أبي رغم أنه كان عمدة قرية مصرية مكتبة عربية كاملة حيث قرأت « الأغاني » ومقدمة ابن خلدون والغزالي ودواوين اهم الشعراء ولم اتجاوز الخامسة عشرة من العمر .

س ـ الدكتور لويس عوض مشغول منذ شهور مع محاميه في كيفية استخلاص كتابه الجديد « مقدمة في فقه اللغة العربية » من أيدي الرقابة بعد ان اصبحت المشكلة انتظار حكم المحكمة للافراج عن الكتاب أو مصادرته نهائياً . وقيل ان بعض الأسباب هي العلاقة بين الدين واللغة ، رغم ان لويس عوض لا يتعرض برأي شخصي للموضوع ، وقيل ان بعضها الآخر هو استخدامه في مجال البحث لألفاظ بعض المسميات الجنسية كما جاء في القواميس العربية وفي الأصل اللغوي ؟

ج ـ لا ادري الى اين يريد ان يصل بنا بعض الناس . إن الامام الغزالي يعقد في كتابه القيم احياء علوم الدين فصلاً (الثاني عشر) تحت عنوان « في آداب النكاح » . إن الفكر الاسلامي يؤكد دائماً ان لا حياء في الدين . أما الحياء الزائف في مسائل الجنس فهو وارد الينا عن طريق الحضارة الغربية . ولقد كان للسيدة سكينة رضي الله عنها صالون ادبي يحتكم اليها فيه شعراء الغزل . وكل ما يتعلق بما يجوز في الوضوء وما ينقض الوضوء يؤخذ عن السيدة عائشة (رضي الله عنها) كما نقل عن الرسول (صلعم) : « خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء » . (أي عائشة).

عودة اخيرة الى الاقتصاد . كان الدكتور اسماعيل قد حصل على الدكتوراه من جامعة السوربون في باريس في موضوع « نظرية قيمة النقود » .

س ـ هل تجد الآن علاقة علمية مباشرة بين ما قلته وانت طالب بعثة في باريس وبين ما جرى ويجري للنقود حالياً ؟

ج ـ أقول بتواضع انني تنبأت في رسالتي يومها بالتضخم العالمي الحالي . ومنذ تركت الأعمال الحكومية قدمت ٨٠ دراسة ضخمة عن صندوق النقد الدولي وكيف انه فقد مشروعية وجوده . وقد طالبت بأن تنظم الأمم المتحدة مؤتمراً عالمياً للنقد الدولي وتقيم منظمات جديدة لهذا الغرض . وقد اثار البحث ضجة في الدورة الخاصة للأمم المتحدة التي ناقشت قضية العلاقة بين الشمال والجنوب . وفي عام ١٩٦٤ ايضاً كان أول الأعمال العلمية التي قدمتها (بعد خمسة أعوام من السجن) بحثاً بعنوان « ازمة العملات القوية » . وتنبأت يومئذ بضرورة

تخفيض الدولار والاسترليني ، رغم ان اول تخفيض للدولار تم عام ١٩٦٩ .

س ـ دكتور اسماعيل، سؤال أخيـــر: هل يجد الاقتصادي المشغول بـالبحث والأرقام وقتـاً للشعر وللحب ؟

ج ـ بالتأكيد ... فالاقتصادي الجيد غالباً ما يكون محباً جيداً .

س ـ كيف تفهم بيت الشاعر الفرنسي الشهير لويس اراجون في قصيدته الى إلزا عن المقاومة : « ليس هناك حب سعيد ... لا حبنا ... ولا حب الوطن » ؟

ج ـ يقول اراجون في قصيدته التي اختتمها بالبيت الشهير :

ليس هناك ما يضمنه الانسان في الدنيا

لا قوته ... ولا ضعفه

وعندما يفرد ذراعيه سعادة

فإن ظله يبدو كالصليب

وحين يخال انه يضمها بقوة الى صدره

فإنه يسحقها !

كم من عبرات نذرفها .

لكي نستمتع بصوت الجيتار ؟

أما المعنى الذي أفهمه من بيت « اراجون » فهو ان الحب ليس هناءً خالصاً . وهو القدرة على الارتباط رغم الاختلاف ، وهو ايضاً « النضال » من اجل الاحتفاظ بالحب . إن الحب لا يحدث مرة والى الأبد ، ولكنه ظاهرة متجددة ، ويمكن ان تذبل ما لم يعمل طرفاها على تعميقها وتجاوز صدمات الحياة وتقبل التعايش مع إمكان الاختلاف . لأن نصيب الالتقاء يفترض ان يكون اكبر بكثير من رقعة الاختلاف . إن الحب يمكن ان يذبل ما لم يتمتع بالرعاية الكاملة من جانب المحبين . « وهو يصدق على حبنا وعلى حب الوطن ».